الأمانــة العامــة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

كلمة

معالي السيد/ سمير عبيد

وزير التجارة وتنمية الصادرات بالجمهورية التونسية

فـي

اجتماع المجلـس الاقتصــادي والاجتماعـي

الدورة العاديـة (115)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 13 فبراير/ شباط 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب المعالي السادة الوزراء،

أصحاب السعادة السادة المندوبون الدائمون والسفراء،

سعادة السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة–الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية،

سعادة السفير علي المالكي، الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية.

حضرات السيدات والسادة أعضاء الوفود،

الحضور الكريم،

يسرني في مستهل أعمال هذه الدورة أن أتوجه إليكم جميعاً، بخالص التقدير والاحترام، معبراً عن اعتزازي بالمشاركة معكم في هذا الاجتماع، الذي يمثل محطة دورية هامة لمتابعة مسار التعاون الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك ولتعزيز الشراكات على المستويين الثنائي والاقليمي.

وبهذه المناسبة، أتقدم بخالص التهنئة إلى مملكة البحرين على توليها رئاسة الدورة الحالية للمجلس، متمنياً لها التوفيق والسداد، كما أغتنم الفرصة لأعرب عن خالص الشكر والتقدير إلى دولة الإمارات العربية المتحدة على ما بذلته من جهود قيّمة خلال رئاستها للدورة السابقة.

كما أعبر عن الامتنان إلى معالي الدكتور أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وكافة مساعديه وموظفي الأمانة العامة، على ما يبذلونه من جهود دؤوبة في سبيل تعزيز العمل العربي المشترك والتحضير لأشغال اجتماعات المجلس في أفضل الظروف.

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة الكرام،

تواجه منطقتنا العربية تحدّيات استثنائية وظروفاً غير مسبوقة، تتطلب منا جميعًا مضاعفة الجهود والعمل بروح التضامن والتكامل. وفي مقدمة هذه التحديات، الآثار المترتبة عن العدوان الغاشم على الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية وما خلفه من ضحايا ومن تدمير ممنهج لمقومات الحياة، بالإضافة إلى مخططات التهجير التي تسعى إليها دولة الاحتلال.

وإذ نحيي الصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني وتشبثه بأرضه فإنني أؤكد مجدداً موقف بلادي المبدئي والثابت الداعم لنضالات الشعب الفلسطيني وحقه المشروع في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتنموي، فإن المنطقة العربية بالرغم مما تزخر به من ثروات ومن طاقات بشرية، فإنها تواجه تحديات اقتصادية متزايدة تؤثر مباشرة على استقرارها خاصة في ظل التقلبات الاقتصادية العالمية، وتداعيات الأزمات الجيوسياسية، والتحديات البيئية والمناخية، وضعف البنية التحتية، وارتفاع معدلات البطالة، إذ تعاني المنطقة حالة من الهشاشة التنموية والقصور التنموي وضعف استغلال مقومات الشراكة وديناميكية الاندماج الاقتصادي بين دولها، مما جعل بها أعلى نسب للبطالة والفقر وأكبر عدد من اللاجئين في العالم. بالإضافة إلى أنها من أكثر المناطق المهددة بالجفاف وندرة المياه.

فالمنطقة العربية لا تزال من أقل مناطق العالم اندماجاً حيث لا تزال حصة التجارة العربية البينية في حدود 12 % من مجموع التجارة العربية الإجمالية، كما أن مستويات الاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء لا تزال من أضعف المعدلات مقارنة بالتكتلات الإقليمية المماثلة، والتي تصل إلى 75 % على مستوى الإتحاد الأوروبي وفي حدود 40 % في أمريكا اللاتينية مما جعلها في تبعية للعالم الخارجي خاصة في مجال الغذاء والمعارف، وحال دون تمتع شعوبها بما تزخر به من ثروات، وهو ما جعل وقع الأزمات العالمية أكثر وطأة في منطقتنا.

وإن السبيل الأمثل لمواجهة هذه التحديات هو العمل المشترك الدؤوب لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي من خلال تنويع اقتصاداتنا، وتعزيز التجارة البينية، ودعم المشاريع التنموية والاستثمارية التكاملية، وتطوير البنية التحتية المستدامة لتحقيق تطلعات شعوبنا نحو مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً.

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة الكرام،

ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحالية اليوم في مواضيع ذات أهمية محورية في مسار العمل العربي المشترك ومن أبرزها الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة العربية في دورتها (34) في جمهورية العراق والتي ستكون مناسبة لوضع رؤية عربية تعزز قدرات مواجهة التحديات الراهنة إلى تدعيم مسار تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما من خلال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي ، وتعزيز الاستثمار في الدول العربية بما يتيح فرص للنهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى المبادرات المقدمة من الدول الأعضاء التي ستسهم دون شك في تحقيق الأهداف المرجوة.

ونأمل أن تثمر أعمالنا عن قرارات ومشاريع عملية وفاعلة تدعم مسيرة التعاون والتكامل العربي، وتسهم في تجاوز العقبات التي تعترض انسياب التجارة البينية، وتحقق الرفاهية لشعوبنا، مستفيدين من الإمكانات الاقتصادية والبشرية الهائلة التي تزخر بها دولنا.

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة الكرام،

إن الجمهورية التونسية حريصة على دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء وأجهزة العمل العربي المشترك ومجلسكم الموقر من أجل تعزيز التعاون العربي المشترك وتطوير آليات العمل العربي بما تسهم في فتح آفاق تنموية جديدة.

وفي ظل التحديات التي تواجهها المنطقة العربية، حرصت بلادي على المساهمة في بلورة رؤى مشتركة تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، ومن هذا المنطلق، تقدمنا بعدد من المبادرات والمقترحات التي تبنتها المجالس الوزارية العربية والمنظمات العربية المتخصصة ورفعتها لمجلسكم الموقر، ومنها:

* دراسة تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية، لما لهذا الموضوع من أهمية كبرى في تحقيق الاستدامة الاجتماعية وتعزيز الأمن الاقتصادي، بما يضمن مستوى معيشي كريم لجميع الفئات.

* تعزيز التعاون العربي في مجال "حوكمة التشغيل"، من خلال تطوير استراتيجيات مشتركة تضمن مواءمة احتياجات سوق العمل من المهارات، وتوفر فرص تشغيل مستدامة وفق المعايير الدولية.

* مواجهة تداعيات التغيرات المناخية على الفئات الهشة في الدول العربية، عبر تبني سياسات تكيف مستدامة تشمل دعم الزراعة المقاومة للمناخ، وتطوير بنى تحتية قادرة على مواجهة الكوارث الطبيعية، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية للفئات المتضررة.

وآمل أن تحظى هذه المقترحات باهتمام وموافقة معاليكم بما يعكس اهتمام المجلس بتحسين حياة المواطن العربي وتخفيف وطأة الأزمات الاقتصادية وخاصة على الشباب والفئات الهشة.

وفي الختام، آمل أن تفضي جهودنا خلال مجلسكم الموقر إلى تحقيق أقصى درجات التكامل المتاحة بما يعود بالنفع على العمل العربي المشترك، وأن تفضي إلى قرارات عملية تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، شاكراً لكم حسن إصغائكم، ومتمنياً لأعمالنا كل النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.